النهار

الاربعاء 7 ايلول 2005 - السنة 72 - العدد 22419

أول انتخابات رئاسية مصرية اليوم
المحكمة العليا رفضت إشراف المجتمع المدني

القاهرة - من جمال فهمي:

اضطرت المحكمة الادارية العليا في مصر إلى تغليب اعتبارات "المواءمة" السياسية على كل اعتبار آخر لإنقاذ أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها البلاد اليوم ويسعى الرئيس المصري حسني مبارك أن تؤدي إلى تمديد بقائه في الحكم لولاية خامسة مدتها ست سنوات جديدة، إذ أبطلت أحكاماً صادرة عن محاكم أخرى كان من شأنها أن تؤدي إلى إرجاء الانتخابات.

وأبقت المحكمة حال الانتظار في قاعتها حتى مساء أمس حين خرج كامل أعضاء هيئتها من غرفة المذاكرة لإعلان حكمهم بقبول طعن لجنة الانتخابات الرئاسية والغاء حكمين أصدرتهما السبت محكمة القضاء الاداري من الدرجة الأولى قضى أولهما بتمكين مراكز ومنظمات حقوقية محلية من مراقبة عمليات الاقترا ع "داخل اللجان وخارجها"، واستبعد الحكم الثاني أحد المنافسين التسعة لمبارك، وهو مرشح حزب مصر العربي الاشتراكي وحيد الاقصري بسبب نزا ع على أحقية رئاسة الحزب، وهذا حكم كان سيؤدي إلى إرجاء الانتخابات وإعادة كل الاجراءات التي أدت إليها.

وفي إشارة واضحة الى التأثير الحاسم للاعتبارات السياسية، حرصت المحكمة الادارية العليا على أن تورد في حكمها الذي قضى بعدم اختصاص القضاء الاداري للنظر في الطعون والتظلمات من قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية، دعوة لا سابق لها الى اعادة النظر في صيغة تعديل المادة 76 من الدستور التي استحدثت اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب بدلا من الاستفتاء وجاء في الحكم ان المحكمة "تهيب بالمشرع أن يعيد النظر بجدية في نص المادة 76 من الدستور بحيث تعود الى القاعدة العامة والمبادئ (الدستورية) المستقرة في شأن تحصين أي قرار إداري من رقابة القضاء".

وبهذا انضمت المحكمة الى اصوات في الأوساط السياسية والقانونية انتقدت بشدة صيغة التعديل الدستوري، سواء من حيث الشروط التعجيزية التي فرضها على كل من يرغب في المنافسة على منصب رئيس الجمهورية، أم من حيث السلطات المطلقة التي منحها التعديل للجنة الانتخابات الرئاسية شبه الحكومية إذ جعل قراراتها غير قابلة للطعن أمام أية جهة.

وشهد يوم أمس صدور مزيد من الاحكام القضائية التي تزيد الشكوك في شرعية الانتخابات وتنذر بتداعيات غير معروفة العواقب بعد اعلان نتائجها المحسومة سلفاً لمصلحة مبارك. وقضت محكمة الدرجة الأولى في القضاء الاداري بقبول الطعن المقدم من 16 قاضياً من المحاكم الادارية في قرار رئيس لجنة الانتخابات الرئاسية باستبعادهم من لوائح القضاة الذين كلفوا الاشراف على الانتخابات، والـ16 هم من أكثر من الفي قاض تعتبرهم الحكومة الأكثر عناداً ونشاطاً في حركة القضاة المطالبة بالديموقراطية واستقلال السلطة القضائية والنأي بها عن تدخلات السلطة التنفيذية. وجاء في الحكم ان لجنة الانتخابات الرئاسية "غير مختصة" بوضع لوائح القضاة المنتدبين للاشراف على لجان الاقترا ع، وأنها اغتصبت "اختصاصاً أصيلاً للمجالس القضائية العليا".

وفور صدور هذا الحكم، توجه القضاة الذين قدموا الطعن الى مقر لجنة الانتخابات وسلموا صورة رسمية منه الى رئيسها رئيس المحكمة الدستورية المعين المستشار ممدوح مرعي وطالبوا بتنفيذه ووضع أسمائهم ضمن لوائح القضاة المشرفين على الانتخابات. وبينما اعتبر وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أنه سيكون للانتخابات الرئاسية المصرية "آثار ايجابية على باقي بلدان الشرق الاوسط"، أعلن رئيس نادي قضاة مصر المستشار زكريا عبد العزيز تلقيه شكاوى كثيرة من قضاة كلفوا الاشراف على لجان الاقترا ع، ومنها أن السلطات لم تسلمهم عبوات الحبر الفوسفوري التي يفترض ان يغمس الناخب اصبعه فيها بعد ادلائه بصوته لئلا يتمكن من المشاركة اكثر من مرة. وأكد عبد العزيز ان هذا التصرف يفتح "باب الشك" في نية الحكومة السماح بانتخابات شفافة ونزيهة.

محليات سياسية|اقتصاد- مال - أعمال|العرب والعالم|قضايا النهار|القضاء والقدر|مقالات|القسم 19|مذاهب وأديان |تحقيق |مناطق |بيئة وتراث |مفكرة|أدب- فكر- فن|مدنيات- تربويات|تربية و شباب |وفيات |اعلانات مبوبة |رياضة |حول العلم والعالم|تحقيقات|كومبيوتر وانترنت| النهار الرياضي|مساعدة|
الدليل |الملحق الثقافي |الاغتراب اللبناني |الصفحة الرئيسية

PDF Edition (Arabic) | HTML Edition (Arabic) | Listen to An-Nahar | Ad Rates | naharpost | Classified Ads | Archives |
Contact us | Feedback | About us | Main | Help

Copyright © 2005 An-Nahar Newspaper s.a.l. All rights reserved.